S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/695
8 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخة ٨ أيلـول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهـة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، بالنيابة عن الجنرال ساني أباشا، رئيس الدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، البلاغ الختامي الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٧ (المرفق الأول)، لافتا النظر على وجه الخصوص للفقرات من ١٩ إلى ٢٨ المتعلقة بالسلم والأمن الإقليميين، والمقرر الخاص بالجزاءات المفروضة على العصبة الحاكمة في سيراليون (المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) البروفيسور إبراهيم غمباري
السفير
الممثل الدائم

090997 090997 97-23373

المرفق الأول

البـــلاغ الختامي لمؤتمـــر قمة الجماعـــة الاقتصادية لدول غـــرب أفريقيـــا المعقـود في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٧

١ - عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورتها العادية العشرين في أبوجا، بجمهورية نيجيريا الاتحادية، يومي ٢٨ و ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٧ برئاسة فخامة الجنرال ساني أباشا، رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

٢ - وحضر الدورة رؤساء الدول والحكومات، أو ممثلوهم المعتمدون، حسب الأصول، الآتي ذكرهم:

- صاحب الفخامة، ماثليو كيريكو،
رئيس جمهورية بنن

- صاحب الفخامة بليز كومباوري
رئيس فاصو
رئيس مجلس الوزراء
بوركينا فاصو

- فخامة العقيد يحيى أ. ج. ج. جاميا
رئيس جمهورية غامبيا

- صاحب الفخامة ملازم طيار (متقاعد) جيري جون راولنغز
رئيس جمهورية غانا

- فخامة الجنرال لاناسانا كونتي
رئيس جمهورية غينيا

- فخامة الجنرال جواو برناردوفييرا
رئيس جمهورية غينيا - بيساو

- صاحب الفخامة تشارلز غانكاي تايلور
رئيس جمهورية ليبريا

- صاحب الفخامة ألفا عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي

- فخامة الجنرال إبراهيم ميناسارا باري
رئيس جمهورية النيجر

- فخامة الجنرال ساني أباشا
رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة
في جمهورية نيجيريا الاتحادية

- صاحب الفخامة أحمد تيجان كبه
رئيس جمهورية سيراليون

- فخامة الجنرال غناسينغبي إياديما
رئيس جمهورية توغو

- صاحب الفخامة حبيب ثيام
رئيس جمهورية السنغال

- الأونرابل الدكتور الكسندر مونتيرو
وزير الخارجية
ووزير التجارة والصناعة والسياحة
وممثل رئيس الوزراء ورئيس حكومة
الرأس الأخضر

- الأونرابل أمارا إيسا
وزير الخارجية
ممثل رئيس كوت ديفوار

- الأونرابل عبد الله أولد نعم
وزير التجارة والحرف والسياحة
ممثل رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية

٣ - وحضر الدورة العشرين كمراقب كل من:

- الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

- الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة

- رئيس لجنة محافظي المصارف المركزية لغرب أفريقيا

- المدير العام للوكالة النقدية لغرب أفريقيا

- رئيس مصرف التنمية لغرب أفريقيا

- رئيس مؤسسة ايكوبنك عبر الوطنية المندمجة

- رئيس اتحاد غرف التجارة لغرب أفريقيا

- الأمين العام لرابطة المرأة لغرب أفريقيا

- نائب محافظ المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا

- ممثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

- ممثل الصندوق الأفريقي للضمان والتعاون الاقتصادي

- ممثل رابطة تنمية الأرز لغرب أفريقيا

- ممثل مصرف التنمية الأفريقي

- ممثل وكالة أنباء البلدان الأفريقية

- ممثل المركز الأفريقي للدراسات النقدية

- ممثل البنك الدولي

- ممثل صندوق النقد الدولي

- ممثل الاتحاد الأوروبي

- ممثل المصرف الإسلامي للتنمية

- ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

- ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

- ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

- ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

- ممثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

- ممثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

- وعدد كبير من المفوضين الساميين والسفراء المعتمدين لدى جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الحالة الاقتصادية في غرب أفريقيا

٤ - لاحظ رؤساء الدول والحكومات مع الارتياح أن معظم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أحرز على مدى السنوات القليلة الماضية تقدما كبيرا في تطوير المؤسسات السياسية والهياكل الاقتصادية، كانت نتيجته أن سجلت المنطقة نموا اقتصاديا ملموسا بلغ معدله نحو ٤ في المائة، وهو معدل يزيد على معدل النمو السكاني.

٥ - وأكدت الهيئة أن السياسات النقدية والمالية والهيكلية اللازمة لتشجيع تحقيق نمو قوي وإيجابي هي سياسات متكاملة ومتعاضدة. كما أكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة تنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي بغية تدعيم النجاحات التي حققتها معظم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات السيطرة على التضخم، والانضباط النقدي، وتحسين سياسات التكيف، وجميعها ضروري لتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية لبلدان الجماعة.

٦ - وأحاطت الهيئة علما بالمبادرة التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لحل مشاكل الديون (بما في ذلك الديون المتعددة الأطراف) في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأعربت عن تقديرها لتلك المبادرة. إلا أن

الهيئة لاحظت مع الأسف أن المعايير المتعلقة بالأحقية صارمة لدرجة أنها لا تنطبق إلا على دولتين فقط من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لذلك ناشدت الهيئة المجتمع الدولي أن يجعل معايير الأحقية أكثر مرونة بغية تمكين عدد أكبر من بلدان المنطقة من الاستفادة من المبادرة.

الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لغرب أفريقيا

٧ - تبادل رؤساء الدول والحكومات الآراء حول احتمالات اقتصاد غرب أفريقيا في المستقبل. وحثت الهيئة جميع الدول الأعضاء اقتناعا منها بأنه لا يمكن تحقيق قدر ملموس من التنمية إلا عن طريق بذل جهد واعٍ ومطرد لإدارة الاقتصادات الوطنية، على الشروع في وضع أطر للتنمية الاستراتيجية الطويلة الأجل مماثلة للأطر التي شُرع فيها في كوت ديفوار بموجب برنامج الفيل الأفريقي، وفي غانا في هدف ٢٠/٢٠، وفي نيجيريا في هدف ١٠/٢٠.

٨ - وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد اعتقادهم بأن التنمية الوطنية لا يمكن أن تنجح إلا إذا توخّيت في إطار إقليمي. لذلك اقتُرح أن يتم وضع أطر للتنمية الوطنية الطويلة الأجل استنادا إلى نهج إقليمي. وأصدرت الهيئة توجيهاتها إلى الأمين التنفيذي بأن ينجز، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة، صياغة برنامج التنمية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩ - وفي هذا الصدد، رحب رؤساء الدول والحكومات بإعادة التفاوض حول اتفاقية لومي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ باعتبار ذلك فرصة لتعزيز مساهمة الاتحاد الأوروبي في تنمية غرب أفريقيا. وأعربت الهيئة عن تأييدها الكامل للإعلان المتعلق بمستقبل العلاقات بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من جهة والاتحاد الأوروبي من الجهة الأخرى، وهو الإعلان الذي صدر في لومي في أيار/مايو ١٩٩٧ عن المسؤولين المفوضين الوطنيين لدول غرب أفريقيا. وأكد ذلك الإعلان أن المساعدة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي في المستقبل إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينبغي أن تركز على تشجيع تكامل دول غرب أفريقيا. وطلب رؤساء الدول والحكومات الى شركاء التنمية الآخرين، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، تقديم مساعدة إنمائية طويلة الأجل لتشجيع التكامل فيما بين بلدان غرب أفريقيا.

برنامج التكامل النقدي

١٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم التام بتحقيق التكامل النقدي الإقليمي واعتماد عملة وحيدة لغرب أفريقيا في نهاية المطاف. وأعربوا عن ارتياحهم للتقدم المحرز خلال السنة فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية. وبغية التعجيل بتحقيق هدف إنشاء منطقة نقدية وحيدة بحلول عام ٢٠٠٠، أنشأت الهيئة لجنة مخصصة للرصد تتألف من رؤساء دول توغو والرأس الأخضر وغانا وكوت ديفوار ومالي الخمسة. وستصدر اللجنة بصفة دورية، بناء على التقارير والمقترحات التقنية المقدمة إليها، توجيهات تتعلق بالسياسات وتوجهات جديدة لتيسير التزام الدول الأعضاء بالأهداف النقدية والمالية المتفق عليها. كما ستقدم اللجنة الدعم السياسي اللازم إلى البرنامج

وستعمل على تعبئة ما يلزم من دعم من المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل تنفيذ برنامج التكامل النقدي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

بدء إصدار شيكات سياحية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١١ - نظر رؤساء الدول والحكومات في سبل تيسير المدفوعات فيما بين دول الجماعة بوصف ذلك وسيلة لتشجيع المعاملات الإقليمية. ووافقت الهيئة على أن تكمل خطة تسوية المدفوعات للوكالة النقدية لغرب أفريقيا عن طريق استحداث شيكات سياحية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لذلك فقد تقرر أن يستهل إصدار الشيكات السياحية للجماعة في الاجتماع المقبل للجنة محافظي المصارف المركزية، المقرر أن يعقد قرب نهاية العام.

تعزيز الموارد المالية لصندوق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٢ - أشار رؤساء الدول والحكومات إلى مقررهم الصادر في عام ١٩٨٧ المتعلق بفتح باب المشاركة السهمية في رأسمال الصندوق لأطراف من خارج الإقليم. ووافقت الهيئة، بعد استعراض المقترحات المقدمة بشأن المسألة، من حيث المبدأ، على تحويل الصندوق إلى مؤسسة ذات وجهة تجارية بدرجة أكبر، وذلك دون التخلي عن أهدافه الانمائية والتكاملية. لذلك صدرت توجيهات إلى إدارة الصندوق بتكليف إحدى الجهات بإجراء دراسة جدوى لتحديد نوع المؤسسة المالية التي ينبغي أن يحول اليها صندوق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تطبيق رسم على أعضاء الجماعة

١٣ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم إزاء ضعف أداء مؤسسات الجماعة الذي يرجع جزئيا إلى عدم كفاية الموارد المالية، بسبب عدم انتظام دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها. وذكر أنه، كحل لهذه المشكلة المالية، تنص المعاهدة المنقحة على تطبيق رسم على أعضاء الجماعة، يحل محل اشتراكات الدول الأعضاء المباشرة في الميزانية.

١٤ - وأعربت الهيئة عن استنكارها للبطء الشديد في معدل التصديق على البروتوكول المتعلق بتطبيق الرسم على أعضاء الجماعة مما عرقل تطبيق الرسم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقام رؤساء الدول والحكومات، رغبة منهم في توليد موارد كافية في أسرع وقت ممكن لتنشيط عملية التكامل في غرب أفريقيا، باتخاذ قرار يحث جميع الدول الأعضاء على التصديق على هذا البروتوكول فورا وإدراج رسم الجماعة في بيانات ميزانياتها لعام ١٩٩٨، لكي يتسنى بدء فرض الرسم اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

بدء تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الاتصالات السلكية واللاسلكية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٥ - استعرض رؤساء الدول والحكومات الحالة فيما يتعلق بإنشاء شبكة إقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية في ضوء التطورات الهائلة التي جدت مؤخرا في نظام الاتصالات العالمي. وقامت الهيئة بعد

أن أعربت عن ارتياحها إزاء الانجاز الناجح للمرحلة الأولى من الشبكة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باعتماد المرحلة الثانية من برنامج تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية لغرب أفريقيا.

١٦ - وسيقوم البرنامج التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحديث وتوسيع نطاق خدمات قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق الرقمنة الكاملة وتركيب مرافق أخرى حديثة، فضلا عن زيادة كثافة وسائل الاتصال الهاتفي. ومن المقرر أن يكفل البرنامج النقل العابر داخل أعضاء الجماعة، والاتصال المتبادل، والتوحيد، والتوافق. لذلك فإن البرنامج يوفر الاطار التنظيمي المطلوب واعتماد معايير أخرى للتقارب. ورحب رؤساء الدول والحكومات بما يوفره البرنامج من تأكيد على مشاركة القطاع الخاص وإضفاء الطابع التجاري على المؤسسات العامة المستبقاة. ودعيت المؤسسات المالية الدولية لتقديم دعمها الكامل لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية.

منع إساءة استعمال المخدرات ومراقبتها في منطقة غرب أفريقيا

١٧ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم إزاء سرعة انتشار إساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا ودور المنطقة المتزايد بوصفها مركزا لعبور التجارة الدولية بالمخدرات. ووافقت الهيئة على إعلان برالا السياسي وخطة العمل اللذين يعطيان زخما جديدا لشن حرب أكثر صرامة وتنسيقا ضد المخدرات في منطقة غرب أفريقيا. وناشد رؤساء الدول والحكومات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيرها من الوكالات ذات الصلة زيادة دعمها لمكافحة المخدرات في غرب أفريقيا.

الأنشطة الإجرامية عبر الحدود

١٨ - أعربت الهيئة عن قلقها بشأن ازدياد حدوث أنشطة إجرامية عبر الحدود وأكدت الحاجة الى شن حملة منسقة ضد هذا الخطر.

السلم والأمن الإقليميان

١٩ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد تصميمهم على أن يوجدوا في غرب أفريقيا البيئة الآمنة المستقرة الضرورية للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وأثنت الهيئة على الشعب الليبيري لتجاوزه تجربة الحرب الأهلية المريرة وإجرائه انتخابات سلمية على أساس تعدد الأحزاب. واعترف رؤساء الدول والحكومات بالحاجة الى متابعة السلم والتنمية في ليبريا، فحثوا شعب جمهورية ليبريا والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا والمجتمع الدول ككل على دعم احتياجات ليبريا بعد الحرب في مجالات إعادة اللاجئين والمشردين في الداخل الى ديارهم وتوطينهم، والاندماج، والمصالحة، والتأهيل، والتعمير.

٢٠ - وهنأت الهيئة فخامة الرئيس تشارلز جانكاي تايلر على انتخابه وشجعته على مواصلة سياسته القائمة على المصالحة والوحدة الوطنية. وفي أعقاب الانتخابات الحرة الديمقراطية التي جرت في ليبريا،

رفعت الهيئة جميع أشكال الحظر والعقوبات التي كانت مفروضة على ليبريا وطلبت من المجتمع الدولي أن يحذو حذوها.

٢١ - وأعربت الهيئة عن تقديرها العميق لجميع الذين ساهموا في تنفيذ خطة سلام الجماعة من أجل ليبريا بنجاح على الجبهة الإقليمية. كما أولي تقدير خاص للمساهمة الكبيرة غير المحدودة التي قدمتها لجنة التسعة التابعة للجماعة، وللدول الأعضاء المساهمة بقوات في قوة حفظ السلام (فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا) ولأفراد الفريق وضباطه البواسل. كما أعربت الهيئة عن شكرها وامتنانها لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المجتمع الدولي التي قدمت مساهمات ملحوظة لجهود السلام. كما التزم بدقيقة صمت وصلاة احتراما لذكرى جميع الذين فقدوا حياتهم في الحرب الأهلية في ليبريا.

٢٢ - وأكدت الهيئة على أن استعادة السلام في ليبريا قد بينت بشكل مقنع تضامن شعوب غرب افريقيا وقدرتها على حل المشاكل الإقليمية من خلال الثقة المتبادلة، والتسامح، والتضحية بالذات، والقيادة القوية. ووجه رؤساء الدول والحكومات نداء ملحا لمواصلة الدعم داخل غرب أفريقيا وخارجها لإعادة بناء ليبريا. وأعربت الهيئة في هذا الصدد عن استعدادها لتمديد بقاء فريق الرصد في ليبريا، بناء على طلب حكومة ليبريا، لمدة إضافية يتفق عليها بين الأطراف. وأوعز للأمين التنفيذي للجماعة كي يتفاوض مع حكومة ليبريا بشأن بروتوكولات مناسبة لإضفاء الصبغة القانونية على مجموعة أخرى من المساعدات العسكرية/الأمنية من الجماعة لليبريا من خلال فريق الرصد، على أن تتحمل الحكومة الليبيرية تمويل هذه العملية. بيد أن الهيئة ناشدت الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة والمجتمع الدولي المساعدة في هذا المسعى. كما أوعز للأمانة التنفيذية كي تشترك في وضع برنامج تعمير لليبريا وتنفيذه ورصده.

٢٣ - وأشار رؤساء الدول والحكومات الى إعلان المبادئ السياسية الصادر عن الجماعة الذي اعتمدوه في أبوجا في تموز/يوليه ١٩٩١، فأكدوا من جديد التزامهم الذي لا يتزعزع بإنشاء مؤسسات ديمقراطية في كل دولة عضو في الجماعة وضمان عملها بيسر. وأعربت الهيئة عن إدانتها دون تحفظ للانقلاب العنيف غير الدستوري الذي أطاح في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ بحكومة جمهورية سيراليون المنتخبة ديمقراطيا. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لأعمال النهب وللخسائر في الأرواح والممتلكات التي صاحبت ذاك الانقلاب في سيراليون ولتعطل الحياة الكامل الذي أعقب ذلك.

٢٤ - ورحبت الهيئة بحرارة بلجنة الأربعة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة، كما أعربت عن تأييدها الكامل للأهداف التي حددها وزراء الخارجية فيما يتعلق بسيراليون، والتي حظيت أيضا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي:

أولا - إعادة الحكومة الشرعية التي يرأسها تيجان كبه في أقرب وقت؛

ثانيا- استعادة السلم والأمن؛

ثالثا- حل مسائل اللاجئين والمشردين.

٢٥ - وأعربت الهيئة عن تصميمها على بذل كل جهد ممكن في سبيل الحل السلمي لأزمة سيراليون، ودعت جميع الأطراف المعنية الى التعاون والتفاهم. وأقرت الهيئة بعد أن ساورها قلق شديد بشأن تعطل المفاوضات في أبيدجان في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ بين لجنة الأربعة والنظام غير الشرعي في سيراليون وبالنظر الى تعنت هذا النظام غير الشرعي، أقرت مجموعة من العقوبات والحصار كتدبير آخر لضمان استعادة حكومة الرئيس تيجان كبه الشرعية. وكلف رؤساء الدول والحكومات فريق الرصد بأن يقوم على وجه التحديد برصد وقف إطلاق النار وإنفاذ العقوبات وفرض الحظر على سيراليون وضمان السلام.

٢٦ - وأقرت الهيئة توسيع عضوية اللجنة المسؤولة عن رصد الحالة في سيراليون بحيث تضم خمسة بلدان، وذلك بإضافة جمهورية ليبريا. كما قررت رفع مركز اللجنة الى مستوى رؤساء الدول والحكومات.

الأزمة في الكونغو

٢٧ - تلقى رؤساء الدول والحكومات مع التقدير رسالة خاصة من صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون ورئيس لجنة الوساطة الدولية المعنية بأزمة الكونغو. وأعربت الهيئة عن أسفها العميق لتدهور الحالة في الكونغو، كما وجهت نداء شديدا الى جميع الأطراف المعنية من أجل احترام وقف إطلاق النار والالتزام الكامل بالسلام والحوار السياسي.

٢٨ - وأعربت الهيئة عن تأييدها للجهود التي يبذلها بلا كلل الرئيس الحاج عمر بونغو لحل أزمة الكونغو، كما قررت أن ترسل وفدا.

نقل أمانة الجماعة الى أبوجا

٢٩ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم للتأخر في نقل موظفي الأمانة الى أبوجا بسبب عدم توفر الأماكن لإيوائهم. كما أعربت الهيئة عن امتنانها الحار لحكومة نيجيريا الاتحادية لتقديمها قرضا لتمكين الجماعة من بناء أماكن سكن للموظفين في أبوجا. وأوعز رؤساء الدول والحكومات الى الأمين التنفيذي أن يهتم بالموضوع على سبيل الأولوية بحيث يتسنى إنجاز نقل أمانة الجماعة الى أبوجا خلال عام ١٩٩٨.

منح جائزة الامتياز التي تقدمها الجماعة

٣٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم بتشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المحلية. وأعربت الهيئة عن قناعتها بوجود إمكانيات إقليمية كبيرة في هذا المجال، كما أعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز حتى الآن. وأوعزت الهيئة كذلك بنشر الأعمال التي تنجز في المستقبل على نطاق

أوسع في جميع الدول الأعضاء كي يتسنى استغلال المواهب الغزيرة في المنطقة. واعترافا من الهيئة بالإنجازات البارزة في أعمال البحث الأصيلة، منحت أول جائزة امتياز تقدمها الجماعة في مجال وضع العقاقير الأفريقية الى:

- الدكتور مودو لو من السنغال، لمساهمته في أبحاث النبات والأبحاث الفيزيائية - الكيميائية المتعلقة بالصمغ البرازي؛

- والأستاذ أوغستين أو. أوغامافه من نيجيريا، لنجاحه في استخلاص وتطوير واستغلال مادة السللوز من نفايات زراعية مختارة.

الإعراب عن الامتنان للسيد إدوارد بنجامين

٣١ - لاحظ رؤساء الدول والحكومات اعتلال صحة السيد إدوارد بنجامين، الأمين التنفيذي للجماعة فتمنوا له الشفاء العاجل. كما أعربوا عن امتنانهم لما قدمه من خدمات للجماعة خلال فترة عمله.

تعيين الموظفين الأساسيين

٣٢ - أكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية القيادة القوية في مؤسستي الجماعة، فبادروا الى اتخاذ القرارات التالية:

(أ) الأمين التنفيذي

٣٣ - أسندت الهيئة من جديد وظيفة الأمين التنفيذي لجمهورية غينيا وعينت السيد لانسانا كوياتي أمينا تنفيذيا جديدا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ولمدة أربع سنوات.

(ب) الموظفون الرسميون الآخرون

٣٤ - لاحظت السلطة أن مدة ولاية المعينين الرسميين الآخرين ستنتهي بين الآن و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وشددت على الحاجة إلى تقييمهم على النحو المناسب. وسيجري هذا التقييم تحت إشراف الأمين التنفيذي وبالتعاون مع اللجنة الوزارية المخصصة المعنية باختيار وتقييم المعينين الرسميين. وينبغي الاستعانة بخدمات مكتب خبراء لتسهيل هذه المهمة.

٣٥ - يمكن الاحتفاظ بالمعينين الرسميين الذين يعتبرون أكفاء.

٣٦ - ستعلن وظائف الموظفين الرسميين الذين لا تجدد ولاياتهم شاغرة ويعلن عنها في جميع الدول الأعضاء في الجماعة. وقررت الهيئة أنه يتعين، من أجل توظيف أفضل المترشحين، اتخاذ خطوات لضمان توفر فرص متساوية لخدمة الجماعة لجميع الدول الأعضاء.

٣٧ - وقررت الهيئة أيضا أن يتخذ الأمين التنفيذي الجديد خطوات لاستعراض هيكل مؤسسات الجماعة. وينبغي أن يستعين، في هذه العملية، بخدمات خبراء استشاريين أكفاء.

(ج) مراجعو الحسابات الخارجيون

٣٨ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم لأداء شركة مراجعي الحسابات (Akintola Williams & Company) بوصفها مراجعة حسابات الجماعة وجددت ولايتها لفترة سنتين ثالثة وأخيرة بأثر رجعي اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٦.

تواتر اجتماعات القمة

٣٩ - قررت الهيئة، من أجل تعزيز جهود التكامل الإقليمي وضمان الرصد الأفضل لأنشطة الجماعة، أن تعقد اجتماعاتها من الآن فصاعدا مرتين في السنة. وسيعقد أحد الاجتماعين بمقر الجماعة ويعقد الثاني بالتناوب في الدول الأعضاء الأخرى.

انتخاب الرئيس

٤٠ - انتخب رؤساء الدول والحكومات بالاجماع جمهورية نيجيريا الاتحادية رئيسة للجماعة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

تاريخ ومكان انعقاد اجتماع القمة التالي

٤١ - قررت الهيئة، بناء على دعوة من رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، عقد دورتها الحادية والعشرين بأبوجا في تموز/يوليه ١٩٩٨.

رسالة شكر

٤٢ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن خالص تقديرهم وامتنانهم لرئيس الهيئة، فخامة الجنرال ساني أباشا، رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية للقيادة المثالية التي يوفرها باستمرار في تعزيز تكامل غرب أفريقيا. وأثنى بشكل خاص على الجنرال أباشا لما أبداه شخصيا من انشغال بالأزمة الليبرية وللمساعدة السياسية والمالية والإنسانية والمادية القيمة التي قدمتها نيجيريا طيلة السنوات السبع الماضية لدعم تنفيذ خطة سلام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل ليبريا بنجاح.

المرفق الثاني

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الدورة العشرون لهيئة رؤساء الدول والحكومات المعقودة في أبوجا،
يومي ٢٨ و٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧

المقرر A/DEC.../8/97 الخاص بالجزاءات المفروضة
على العصبة الحاكمة في سيراليون

إن هيئة رؤساء الدول والحكومات،

إذ تأخذ في الاعتبار المواد ٧ و ٨ و ٩ من المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أنشأت هيئة رؤساء الدول والحكومات، وحددت تكوينها ومهامها؛

وإذ تشير إلى المقرر الذي اتخذه بشأن الحالة في سيراليون رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتهم العادية الثالثة والثلاثين المعقودة في هراري، زمبابوي؛

وإذ تشير أيضا إلى البيان S/PRST/1997/29 المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧، والبيان S/PRST/1997/36 المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والبيان S/PRST/1997/42 المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ والتي وصف فيها رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإطاحة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كبه المنتخبة ديمقراطيا بأنها غير مقبولة، ودعا إلى استعادة النظام الدستوري في سيراليون فورا ودون شروط، وأعرب عن تأييد المجلس لأهداف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها أهداف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الواردة في البلاغ الختامي لاجتماع وزراء الخارجية المعقود في كوناكري في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

وإذ يساورها بالغ القلق لتعطل المفاوضات بين لجنة الرصد المعنية بالحالة في سيراليون وممثلي العصبة الحاكمة والتي دارت في أبيدجان يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧،

توصي

هيئة رؤساء الدول والحكومات باعتماد مشروع المقرر المرفق بهذه الوثيقة.

حرر بأبوجا في هذا اليوم السابع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٧

الأونرابل توم ايكيمي
الرئيس

عن الاجتماع

مقرر

إذ ترى أن استمرار الحالة في سيراليون يمكن أن يزيد من عدد اللاجئين السيراليونيين في الدول الأعضاء المجاورة؛ مما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة دون الإقليمية؛

وإذ تضع في اعتبارها أهداف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الواردة في البلاغ الختامي لاجتماع وزراء الخارجية المعقود في كوناكري يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

وإذ يساورها بالغ القلق لتعطل المفاوضات بين لجنة الرصد المعنية بالحالة في سيراليون وممثلي العصبة الحاكمة والتي دارت في أبيدجان يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

تقرر ما يلي

المادة ١

تؤكد الجماعة والدول الأعضاء فيها من جديد موقفها بعدم إدخار أي جهد لاستعادة النظام الدستوري في سيراليون في أسرع وقت ممكن.

المادة ٢

تفرض الدول الأعضاء فورا حظرا عاما وشاملا على جميع الإمدادات من المنتجات النفطية والأسلحة والمعدات العسكرية الى سيراليون وتمتنع عن إجراء أي معاملات تجارية مع ذلك البلد. ولهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) منع بيع أو توريد النفط أو المنتجات النفطية أو الأسلحة وما يتصل بها من عتاد من جميع الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية ومعدات الشرطة وقطع الغيار الموجهة لتلك المركبات والمعدات سواء كان مصدرها أراضي الدول الأعضاء أم لا وذلك من قبل رعاياها، أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام سفن تحمل علمها أو طائراتها، لأي شخص أو كيان قانوني من أجل أي معاملة تجارية يجري الاضطلاع بها في جمهورية سيراليون أو تدار انطلاقا من تلك الجمهورية وأية أنشطة لرعاياها أو في أراضيها تشجع أو تستهدف تشجيع عملية البيع أو التوريد تلك؛

(ب) منع أية وسيلة نقل وكل وسائل النقل التي تحمل نفطا أو منتجات نفطية؛ أو أسلحة ومعدات متصلة بها من جميع الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة، والمركبات والمعدات العسكرية، ومعدات الشرطة، وقطع الغيار الموجهة لتلك المركبات والمعدات من دخول أراضي جمهورية سيراليون أو مياهها الإقليمية؛

(ج) منع جميع أفراد النظام غير الشرعي وكذلك الضباط العسكريين وأفراد أسرهم، والكيانات الأخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنظام من دخول أراضيها ومنع استخدام مجالها الجوي من قبل الطائرات التابعة لأي فرد من أفراد النظام أو التي تحمل على متنها أي فرد من أفراده؛

(د) منع القيام، من جانب رعاياها أو في أراضيها، بأية أنشطة تشجع تصدير أو إعادة شحن أية سلع أو منتجات مصدرها سيراليون وأية معاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي تحمل علمها أو طائراتها أو تجري في أراضيها فيما يتصل بأية سلع أو منتجات أخرى مصدرها جمهورية سيراليون أو مصدرة منها.

المادة ٣

تجمد الدول الأعضاء الأموال التي في حوزة أفراد النظام غير الشرعي، والضباط العسكريين الذين لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنظام، فضلا عن أسرهم.

المادة ٤

تمنع الدول الأعضاء استيراد أية سلع أو منتجات مصدرها سيراليون، وتصدير سلع أخرى الى ذلك البلد.

المادة ٥

تمتنع الدول الأعضاء عن شحن وإيصال السلع الإنسانية الى النظام غير القانوني إلا بموافقة مسبقة من هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

المادة ٦

لا ينطبق الحظر المفروض بموجب هذا المقرر على الأسلحة والمعدات العسكرية والمساعدة العسكرية المراد بها أن تستخدمها وحدها دون سواها القوات دون الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ التدابير الواردة في البلاغ الختامي لاجتماع وزراء خارجية الجماعة الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

المادة ٧

تستعمل القوات دون الإقليمية جميع الوسائل اللازمة لفرض تنفيذ هذا المقرر. وتقوم بالرصد الدقيق للمناطق الساحلية والحدود البرية والمجال الجوي لجمهورية سيراليون، وتقوم بتفتيش وحراسة ومصادرة أية سفينة أو مركبة أو طائرة تنتهك الحظر المفروض بموجب هذا المقرر.

المادة ٨

بالإضافة الى تنفيذ المهمة الواردة في البلاغ الختامي الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تقوم لجنة الرصد المعنية بسيراليون المشار اليها بلجنة الأربعة بما يلي:

'١' تطلب الى جميع الدول الأعضاء إبلاغها بأية تطورات جديدة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان التنفيذ الفعال لهذا المقرر؛

'٢' تحلل أية معلومات توجه نظرها اليها الدول الأعضاء فيما يتعلق بوقوع انتهاكات للجزاءات الواردة في هذا المقرر، وتوصي باتخاذ التدابير المناسبة.

'٣' تنظر في طلبات الإذن باستيراد سلع لأغراض إنسانية الى سيراليون؛ وتقدم التوصيات اللازمة الى الهيئة؛

'٤' تبلغ الهيئة بانتظام بأية معلومات قد تكون حصلت عليها فيما يتعلق بوقوع انتهاكات مزعومة لهذا المقرر وتقوم حسب الإمكان بتحديد الأشخاص أو الكيانات، بما في ذلك السفن أو المركبات أو الطائرات المتهمة بارتكاب تلك الانتهاكات.

المادة ٩

تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لهذا المقرر.

المادة ١٠

تلتمس لجنة الأربعة مساعدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجعل هذه الجزاءات المفروضة عالمية وإلزامية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المادة ١١

تتولى الأمانة التنفيذية نشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجماعة كما تقوم كل دولة عضو بنشره في جرائدها الرسمية.

حرر بأبوجا، في هذا اليوم التاسع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٧

الجنرال ساني أباشا
الرئيس
عن الهيئة

- - - - -